الفصـل الأول

القدس في الخطاب الصهيوني

محمد حسني

علاوة على المكانة الدينية للقدس، التي لا تزاحمها فيها أية مدينة أخرى، تحمل قدسية ومكانة قومية، وإن كنت لا أجد أية بقعة فلسطينية، وعربية، صامدة في وجه الصهيونية، بوجه خاص، أو أية بقعة صامدة في وجه الاستعمار والظلم، بوجه عام، أقل قدسية منها، إلا أنها تظل رمزًا لمصير الصراع العربي ـ الصهيوني، إنها بمثابة «أكون أو لا أكون»، إنها، وبالرغم من الممارسات والسياسات الصهيونية، الحثيثة، طويلة الأمد، لا تزال حية، شاهدة على الصمود. بالرغم من الدعاية الصهيونية الصاخبة، تعد عروبة القدس من البديهيات، ومن المسلمات، التي لا يتطلب إثباتها أكثر من إلقاء نظرة عليها، ولو عبر الصور، ولكن، في مقابل ذلك، وبالرغم من الدعاية الصهيونية الصاخبة، ذاتها، فما هي مكانة القدس بالنسبة للمشروع الصهيوني؟ هل كانت علاقة ثابتة، من حيث المبدأ، ومن حيث التكتيك؟ ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي شكلت وأثرت على وضع القدس في المشروع الصهيوني؟ هذه الدراسة محاولة للوقوف على أبعاد وضع القدس في الخطاب الصهيوني، والعوامل التي أثرت فيه، ومدى ارتباطه بالواقع السياسي.

الخطاب

يجد مصطلح «الخطاب» رواجًا في الكتابات السياسية والنقدية المعاصرة، ولا يخلو الأمر من الالتباس في دلالته. و«الخطاب» في المعاجم العربية من «خطب»، وخطب القوم، أو في القوم، أي وعظهم، أو ألقى عليهم خطبة، والخطاب هو ما يكلم به الرجل صاحبه.[1] أما لفظ «Discourse» فيعرفه قاموس «أوكسفورد» بأنه التعامل عن طريق الحديث أو الكتابة، ويعرفه قاموس ويبستر بأنه: توصيل الأفكار والمعلومات.

وقد تعددت التعريفات الاصطلاحية للفظ «الخطاب»، فهناك من يُعرّفه بأنه: «مجموعة متماسكة من المقترحات

النظرية المجردة، وهي مقترحات مجردة؛ لأنه يتشكل من مفاهيم أولية عقلية، ينتجها الإنسان بهدف التعرف على الظواهر المحيطة به[٢]. كما أن هناك تعريفًا آخر: «الخطاب هو كل نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من المتكلم أو الكاتب، وتفترض نية التأثير على السامع، أو القارئ، مع الأخذ في الاعتبار مجمل الظروف والممارسات التي تم فيها[٣] فعلم الخطاب يرى أن الفصل بين الخطاب، كنص لغوي، وبين السياق الاجتماعي الذي تم فيه يحول دون الفهم الصحيح[٤].

القدس- خلفية تاريخية

ترجع أولى الهجرات السامية إلى الموضع الذي سيعرف فيما بعد باسم القدس إلى عام٣٠٠٠ق.م، حيث أقام «اليبوسيون» حصن «يبوس»، ثم شيد «السلوقيون» محل هذا الحصن حصنًا آخر يسمى «عكرا» أو «أكرا»، وقد ورد ذكر «أورشليم»، أو «أورسالم» في النصوص المصرية القديمة، التي ترجع إلى الفترة ما بين ٢٠٠٠ ق.م، ١٨٠٠ ق.م، وذلك قبل العام١٧٥٠ ق.م، الذي يؤرخ هجرة «إبراهيم» إلى كنعان. وفي ٩٩٧ق.م غزا داود «أورشليم»، وجعلها عاصمته، حيث عُرفت باسم «مدينة داود»[٥]، لم تقتصر الإقامة في أورشليم على اليهود وحدهم، ولم يستقر الحكم السياسي لهم إلا في عهد الملك سليمان بن داود، الذي استجلب مَنْ يبنون له الهيكل بخشب الأرز، وما لبثت مملكة داود وسليمان أن انقسمت عام٩٢٣ ق.م، وفي ٥٩٨ ق.م حاصر الملك البابلي نبوخذ نصر أورشليم، وأسر ملكها، وبعض سكانها، ونَصَّبَ حاكمًا مواليًا له عليها، ثم عاد في ٥٨٦ ق.م وحاصرها وأحرقها، وسبى معظم أهلها، حتى سمح الملك الفارسي قورش لهم بالعودة، بعد ما يقرب من نصف قرن. في٣٣٢ ق.م. أصبحت أورشليم ضمن مملكة الإسكندر المقدوني، ومن بعده، تحت حكم السلوقيين ومن ورائهم الرومان. في ١٣٥م قام القيصر الروماني هدريانوس بتغيير اسم أورشليم إلى «إيليا كابيتولينا»، وقام بالتنكيل باليهود وإجلائهم عنها[٦].

في ٦٣٨م-١٧هـ ـ دخل الخليفة المسلم عمر بن الخطاب المدينة، التي عرفت باسم «إيلياء»، وفي ٦٩١م تم تشييد مسجد قبة الصخرة الشهير في عهد عبدالملك بن مروان. هذا خلاف عقود عدة وقعت فيها القدس تحت حكم الصليبيين، كانت القدس تحت حكم المسلمين، حتى إعلان الانتداب البريطاني على فلسطين، في مطلع القرن العشرين، وكانت الإقامة والحج والهجرة إلى المدينة غير مقيدة لأي ديانة [٧].

في مقابل ذلك، يزعم المؤرخون الصهاينة، أن المصادر العربية الإسلامية حول تاريخ القدس في الفترة الأولى التي تلت الفتح متناقضة متضاربة ومنمطة، وأنها ضرب من القَصص الشعبي، فدخول عمر بن الخطاب إلى القدس ولقاؤه البطريرك صوفرونيوس، مثلًا، هو مجرد أسطورة، الغاية منها إضفاء الاحترام والإجلال على غزو المسلمين للقدس، وكلها قصص ابتدعها خيال جيل لاحق من المؤرخين العرب، ولربما في أيام الحروب الصليبية، مثلما يقول بعض المستشرقين. كما أن الإشارة الواردة في القرآن الكريم إلى الإسراء والمعراج لا تدل على القدس تحديدًا، بل أراد فيها المسلمون التأكيد على أهمية القدس لأسباب سياسية، إذ لا ترد أية إشارة إلى الإسراء والمعراج في الآيات والكتابات الواردة على جدران قبة الصخرة مثلًا. وإن القدس لم تتمتع بأية مكانة خاصة لا على المستوى الديني، ولا على المستوى السياسي في العصور العربية الإسلامية الأولى، ولم تكتسب القدس مكانتها سوى بعد مضي قرون عديدة. أما في العصور الأولى، فقد كانت مدينة هامشية دينيًا وسياسيًا. ورغم أهمية قبة الصخرة والمسجد الأقصى في

ميدان العمارة، فإن هذين البناءين لا يدلان بوضوح على أية أهمية خاصة ترتبط بمكانة القدس. والمقولات السابقة، ليس هذا مجال تفنيدها، تنطلق من محاولة لتشويه عروبة القدس، وادعاء يهوديتها، وربما يلخصها ما قاله شمعون بيريز: «قد يكون لكم أيها العرب بعض الروابط التاريخية مع القدس لكن تاريخنا هو الأقدس» [٨].

القدس في التراث اليهودي

ورد اسم مدينة «القدس»، أو «أروشليم» في العهد القديم أكثر من ٦٨٠ مرة، وقد أطلق العهد القديم على المدينة عدة كنايات، مثل مدينة الرب، والمدينة المقدسة، ومدينة العدل، ومدينة السلام، وأحيانًا يذكر الاسم يبوس[٩]. ومع ذلك، تتسم صورة أورشليم في العهد القديم بالتناقض الشديد، فهي المدينة المقدسة التي فضلها الرب على سائر المدن، ولكنها أيضًا المدينة النجسة الزانية، ومدينة اللعنات والويلات التي غرقت في الوثنية معظم تاريخها [١٠].

هناك من يرى أن القدس ظلت لدى الأدباء اليهود، على مر العصور، رمزًا للشوق إلى الخلاص، وتعبيرًا عن كل الطموحات الروحانية، والدينية، والقومية، حيث ذُكرت في الكتابات العبرية، على اختلاف أنواعها، أكثر من أي مكان آخر. لقد تشكلت صورة القدس في أدب العصور الوسطى، ثم أدب «الهسكالاه» ـ حركة التنوير العبرية ـ ككيان رمزي تجريدي، من خلال مصادر مكتوبة، غارقة في الطابع الأسطوري والغيبي؛ لذا فقد احتفظت القدس حتى القرن التاسع عشر بصورتها المثالية الرومانسية [١١].

إلا أن موضع القدس في الأدب العبري، الحديث، والمعاصر، أي المرتبط بالمشروع الصهيوني، ثم بدولة إسرائيل، قد تغيّر، إذ نبعت صورة القدس من الانطباعات الحقيقية المباشرة، وقد أصبحت المستوطنات، ومدينة تل أبيب هي المهيمنة على الأعمال الأدبية. فبالرغم من وجود الجامعة العبرية، والكنيست، ومقار الوزارات الإسرائيلية في القدس، ظلت القدس بمثابة حجرة خلفية مظلمة مخنوقة. لم يتغير الوضع السابق حتى ١٩٦٧، حيث أعطى الوضع الجديد دفعة قوية لوضع القدس في بؤرة الوعي. ومع صعود اليمين الصهيوني، واليمين الصهيوني الديني، في السبعينيات، اعتمادًا على أصوات اليهود السفارديم، في الأحياء الفقيرة، زاد بروز القدس في النصوص الأدبية، واكتسبت هالة مسيحانية، واستعادت صورة القدس السماوية بكل دلالاتها الإيجابية [١٢].

القدس في فكر الصهاينة الأوائل

بعد الثورة الفرنسية، كان يهود الغرب بوجه عام يتمتعون بمستوى اجتماعي واقتصادي أفضل من يهود شرق أوروبا، وهو ما انعكس أيضًا على الفكر الديني اليهودي، ففي ١٨١٨م أوصى الحاخام ياكوبسن، في هامبورج، باستعمال الأرغن في المعبد، وترتيل الأناشيد بالألمانية، واستبعاد جميع الصلوات التي تُذكر اليهود بصهيون، ويؤكد ذلك ما ذكره المؤرخ اليهودي «لوسيان وولف ـ Wolf Lucien»، من أن اليهود أنفسهم لم يكونوا عابئين بحركة الإحياء القومي، ثم قرر مؤتمر الحاخامات في فرانكفورت عام ١٨٤٥م، رسميًا، إزالة كل الصلوات التي تتحدث عن العودة إلى صهيون، وارتفعت الشعارات التي تدعو إلى الاندماج في المجتمع، وترك خرافات صهيون، ومن تلك الشعارات: «شتوتجارت هي أورشليمنا» [١٣].

في مقابل ذلك، حفلت كتابات يهودا القلعي، وغيره، بنداءات العودة إلى صهيون، وكان الهدف من هذه الكتابات

هو البحث عن حجج وأسانيد دينية وروحانية لتبرير الفكر الصهيوني، خاصة بين الأنجلوسكسونيين الذين أبدوا حماسًا فاق حماس اليهود أنفسهم بفكرة العودة إلى صهيون، حتى ظهر تيار متشبع بالخيالات الدينية المتعلقة بالخلاص، وبصهيون، وفكرة القدس الجديدة الناتجة عن إعادة تفسير سفري دانيال ونبوءة يوحنا، وقد أطلق على هذا التيار «الأنجلو إسرائيلي». ولعل أبرز المواقف التي يتجلى فيها انتشار تلك الأفكار ما قاله القائد البريطاني لدى دخوله القدس عقب الحرب العالمية الأولى: «ها قد عدنا يا صلاح الدين، اليوم انتهت الحروب الصليبية» [١٤].

في كتابه «التحرر الذاتي ـ Auto Emancipation»، يقول «ليو بنسكر ـ Leo Pinsker»: «نحن لسنا بحاجة إلا إلى قطعة أرض كبيرة تأوي إخواننا التعساء...وسوف نأخذ معنا أقدس ما استطعنا إنقاذه، فكرة الله والتوراة، إن فكرة الله و«التوراة» هما اللتان خلعتا صفة القداسة على الأرض المقدسة، وليست أورشليم في الأردن. أما المفكر الصهيوني، أشير تسيفي جينزبرج (أحاد هاعام) فينطلق من منهج برجماتي، بمعزل عن الأفكار القديمة المتعلقة بصهيون، فهو يعارض إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين من الأساس [١٥].

نستطيع القول، إذًا، إن القدس، أو أورشليم، بل وفلسطين بوجه عام، لم تكن من المسلمات، أو المقدسات بالنسبة للصهاينة أنفسهم، وهو ما يتجلى بوضوح في طرح مشروعات استيطان، مثل مشروع الأرجنتين، الذي بدأ بفكرة مشروع نفذه الثري اليهودي الفرنسي «موريس دي هيرش»، وحاول «هرتزل» أن يقنعه بالتوسع في المشروع، ليصبح إنشاء دولة لليهود، وبالفعل أشار هرتزل إلى الأرجنتين في كتابه دولة اليهود، وفي المؤتمر الصهيوني الثالث، الذي انعقد في بازل ١٨٩٩، نادى المندوب الصهيوني تريتش بفكرة استعمار قبرص، وقام هرتزل، بالفعل، بمفاوضات بشأنها [١٦]. وكان من أهم مؤيدي هذا الاتجاه، إسرائيل زنجويل، مستشار هرتزل، الذي قاد الأقلية التي تدعو إلى الوطن البديل في المؤتمر التالي[١٧]، وقد تكرر الأمر في المؤتمر الصهيوني في ١٩٠٣، عندما دعا هرتزل إلى قبول العرض البريطاني بالاستيطان في أوغندا، رغم ما لاقاه ذلك من معارضة شديدة من جانب حاييم وايزمان ويهود شرق أوروبا المتشبعين بالأفكار التقليدية عن صهيون، حيث أخذوا ينشدون: «إِنْ نَسِيتُكِ يَا أُورُشَلِيمُ، تَنْسَى يَمِينِي! لِيَلْتَصِقْ لِسَانِي بِحَنَكِي إِنْ لَمْ أَذْكُرْكِ، إِنْ لَمْ أُفَضِّلْ أُورُشَلِيمَ عَلَى أَعْظَمِ فَرَحِي!» (مزامير ١٣٧: ٥، ٦). لكن مشروع أوغندا فشل، أساسًا، بعد أن سحبت بريطانيا عرضها، حيث تعاظمت الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للمنطقة العربية، مما دفعها لترجيح فكرة إقامة المشروع الاستيطاني في فلسطين [١٨].

كان هرتزل، إذًا، يرى أن إنشاء وطن قومي لليهود لايجب أن يكون بالضرورة في فلسطين، وأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يعني بالضرورة أن تكون القدس عاصمته، وفي زيارته لفلسطين في ١٨٩٨ كان لديه طموح محدود بأن تصبح القدس تحت الوصاية الدولية، وكان يحلم بتشييد مدينة يهودية وفقًا للطراز الأوروبي، ولكن خارج الأسوار [١٩].

القدس في المشروع الصهيوني، حتى حرب ١٩٤٨

يمكننا القول إن الحركة الصهيونية قد أهملت، وعن عمد، القدس التي ارتبطت بالطائفة اليهودية القديمة، التي تحمل كل سلبيات الماضي اليهودي، ولم يكن هناك فارق جوهري بين موقف رجال الهجرة الأولى، الأكثر محافظة، وبين رجال الهجرة الثانية العلمانيين، حيث لم ترتفع القدس على خارطة الاستيطان، وكان إنشاء بعض المؤسسات

الصهيونية، مثل معهد بتسلئيل للفنون، أمرًا استثنائيًا. ولم تطرح فكرة إنشاء مؤسسات مهمة إلا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم شراء قطعة أرض على جبل الزيتون لبناء الجامعة العبرية التي تم افتتاحها في ١٩٢٥. وبالرغم من تبني حاييم وايزمان للربط بين الصهيونية وبين القيم والتقاليد اليهودية، إلا أنه يذكر في رسالة إلى زوجته التي بقيت في لندن: «إن الوضع في القدس تعيس للغاية، والعين لا تقع ولو على مؤسسة عبرية واحدة... وبالمقابل ما أكثر الغرباء من أصحاب القوة... إن المساجد، وأبراج الكنائس والقباب ترتفع صارخة إلى السماء بأن القدس ليست مدينة عبرية...»، ثم يصف وايزامان وضع الطائفة اليهودية: «... أشخاص ضعاف، محطمون، يغلفهم عفن الأجيال، وأحياء القدس اليهودية ليست سوى أماكن ملوثة، تملأها الأمراض المعدية، وإن الكلمات لتعجز عن وصف التخلف والجهل المطلق والتعصب» [٢٠].

بالرغم من أن السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، وحتى أحداث هبة البراق، قد شهدت نشاطًا صهيونيًا في القدس، ظل هذا النشاط محافظًا على سقفٍ منخفض، فقد أعلنت الزعامة الصهيونية تمسكها بنهج هرتزل، وعدم اهتمامها بالأماكن المقدسة، ووجهت جل نشاطها إلى تل أبيب وليس القدس، بينما بقي الجزء الرئيسي من المؤسسات الصهيونية في أوروبا، وحتى عام ١٩٢٧ حرصت بريطانيا على أن يتكون مجلس البلدية من ممثلين للديانات الثلاثة، وقد ظل النشاط الصهيوني في القدس، وحتى ١٩٣٦، قاصرًا على الأشغال البلدية، مطالبين، في أفضل الأحوال، بنوعٍ من الإدارة الذاتية في القدس الغربية، ذات الأغلبية الصهيونية [٢١].

في أعقاب هبة البراق أعد بن غوريون مشروعًا بعنوان: «مبادئ أساسية لمستقبل نظام حكومي في فلسطين»، يقترح تكوين مجلس مشترك للحكم يضم عربًا، ويهودًا، وبريطانيين، إلى جانب هيئة تشريعية نيابية، أسماها الاتحاد الفيدرالي، اقترح أن تكون القدس مقرًا للحكومة وللهيئة التشريعية [٢٢].

عقب مصادمات ١٩٣٠-١٩٣١ بين العرب والصهاينة في القدس اقترح أهرون روزنبرج تقسيم القدس. كما بعث حاييم أورلوزوروف، رئيس الإدارة السياسية في الوكالة اليهودية، في ١٩يناير/ كانون الثاني ١٩٣٢ إلى ب.كامبل، حاكم المنطقة الجنوبية، مقترحًا تقسيم القدس إلى قسمين إداريين، يتمتعان بالحكم الذاتي. لكن بريطانيا كانت تعارض، وقتها، أي مقترحات بشأن تقسيم القدس، وكانت المادة الثالثة من صك الانتداب تنص على أن تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسئوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة، وضمان الوصول إليها، وحرية العبادة[٢٣].

في أعقاب الثورة العربية الكبرى التي بلغت ذروتها في أبريل/ نيسان ١٩٣٦ طرح بروفيسير كوبلاند، وهو عضو في لجنة بيل، التي تفقدت الوضع في فلسطين عقب الثورة، فكرة تقسيم فلسطين، وهي المسألة التي احتلت ساحة النقاش طوال السنوات العشر التالية. وقد طرح كوبلاند الفكرة على وايزمان الذي نقلها، بدوره، إلى كل من دافيد بن غوريون، وموشيه شرتوك (شاريت)، وعلى عكس ما توقع، فقد تحمّس الأول بشدة، بينما أبدى الثاني تحفظًا[٢٤].

قبل صدور تقرير اللجنة في أبريل/ نيسان ١٩٣٧، كان بن غوريون قد صرح: «إنه من الواضح أن القدس، وبيت لحم، ينبغي أن تخرجا من الحساب، وأنه ينبغي أن تكون منطقة دولية، تحت سلطة إنجليزية عليا، وإدارة بلدية يهودية ـ عربية». لكن تصريحاته عقب صدور تقرير اللجنة كانت منافية لذلك تمامًا، حيث قال بن غوريون:

«لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون هيكل». وقد أيده حاييم وايزمان الذي كان مقتنعًا، في البداية، بعدم ضرورة الإصرار على القدس. ويبدو أن موقف بن غوريون قد تغير نتيجة للمعارضة التي لاقتها الفكرة في الأوساط الصهيونية، حيث إن مؤيدي التقسيم، مثل موشيه شرتوك ويتسحاق بن تسفي، ومعارضيه، مثل مناحم أوسكشين، وبيرل كتسنلسون، قد أجمعوا على رفض التخلي عن القدس. إلا أن عددًا ضئيلًا من الزعامة الصهيونية، أمثال بنحاس روتنبرج، وأفراهام كتسنلسون، كان يدعو إلى إقامة دولة يهودية حتى ولو بدون القدس [٢٥]. والموقف البرجماتي لزعامة مباي يتضح أكثر، عندما نعرف أن القدس المقصودة هي القدس الغربية.

استندت اللجنة الملكية، في تقريرها بشأن مشرع تقسيم فلسطين، الصادر في يوليو ١٩٣٧، على تلك المادة من صك الانتداب، فحرصت على وضع خاص للقدس وبيت لحم. وقد انتهى المؤتمر الصهيوني العشرون، الذي انعقد في أغسطس/ آب ١٩٣٧، بالموافقة على مشروع التقسيم، بأغلبية ثلاثمائة صوت، مقابل ثمانية وخمسين، وقد أوصى وايزمان بالمطالبة بأن تكون الأحياء اليهودية، وتضم نحو سبعين ألف نسمة، تابعة للدولة اليهودية. ولكن الصهاينة انتقدوا، بشدة، توصيات اللجنة بشأن القدس، التي وصفوها بأنها «المركز الروحي لليهود المشتتين على وجه الأرض»، ورمز «للحياة القومية اليهودية»، إلا أن تقرير لجنة وود هيد، عام ١٩٣٨، أكد على أن الرومان قد دمروا أورشليم عام ١٣٥م، وحرثوا الأرض التي كانت تقوم عليها، وأن المدينة الحالية من عمل الرومان والصليبيين والمسلمين [٢٦].

كانت الوكالة اليهودية قد تقدمت في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٧ بمذكرة إلى وزير المستعمرات البريطاني، أورمبي جور، تتضمن اقتراحات بتقسيم القدس، بحيث تظل القدس القديمة تحت الوصاية الانتدابية، وقالت المذكرة إن فصل «القدس الجديدة» عن الدولة اليهودية عمل غير عادل، فلو نُحّي البعد الروحاني للقدس جانبًا، فإن ما ستخسره الدولة اليهودية اقتصاديًّا سيؤثر على وضع السكان، وسيصعب تعويضه. وقد تقدمت الوكالة بمذكرة أخرى إلى لجنة وود هيد، في أغسطس/ آب ١٩٣٨، يركز، في مجمله، على أن تكون القدس الجديدة تابعة للدولة اليهودية [٢٧].

مع اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم، عام ١٩٤٧، شمل اقتراح تأسيس كيان خاص بالقدس، لا يخضع للعرب أو إلى اليهود، ولكن يخضع لحكم دولي خاص، تقوم الأمم المتحدة على إدارته. وشمل الاقتراح تفاصيل دقيقة لعملية التدويل تلك، وكان يفترض أن يطبق في أول أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٨ [٢٨].

وافق الصهاينة على قرار التدويل، من منطلق أنه أمر لا مفر منه، وعلى اعتبار أن الأحداث سوف تثبت، فيما بعد، أن هذا الوضع غير عملي، فيقول دوف جوزيف، المتحدث باسم يهود القدس: «كنا نأمل أن تكون القدس جزءًا من الدولة اليهودية، كنا نعتقد أننا نملك أغلبية سكانية واضحة فيها. غير أننا لم نفكر فيما سيحدث خلال العقد التالي، لقد كنا في بؤرة الصراع من أجل إبقاء القدس في وضع منفصل، وكانت النتيجة غير مؤكدة، كان من الممكن أن تتحول إلى وضع أفضل»[٢٩].

يقول زئيف شارف، سكرتير الحكومة الإسرائيلية المؤقتة، عقب إعلان الدولة، إن تأثير فصل القدس الشرقية عن الدولة اليهودية قد بدأ يتلاشى منذ يناير وفبراير ١٩٤٨، ولم يكن من الضروري، بالنسبة لبن غوريون، أن تقع

القدس الشرقية في حدود الدولة. ففي أعقاب العملية العسكرية الصهيونية في القدس، عملية نحشون(*)، قال بن غوريون، في حضور أفراد الدائرة السياسية بالوكالة اليهودية: «... القدس هي القدس، من الناحية السياسية والدولية، وربما أيضًا عاصمة الدولة» وهذه التصريحات التي كانت حبيسة الغرف المغلقة إنما تعبر عن طموح مستقبلي لبن غوريون [٣٠].

القدس بعد حرب ١٩٤٨

أدت حرب ١٩٤٨ إلى أن أصبحت القدس مقسمة؛ فالقدس الشرقية تحت سيطرة العرب، والغربية تحت سيطرة الصهاينة. وقد علق بن غوريون على موقف قيادة الاستيطان من قرار التدويل: «لقد كان الثمن الذي كان علينا دفعه من أجل قيام الدولة. لقد وافقنا على قرار الأمم المتحدة بكافة بنوده، ولو أن العرب وافقوا عليه لكان علينا أن ننفذه بشكل كامل». كان هذا التصريح في عام ١٩٦٦، بعد عشر سنوات من ترك بن غوريون للحكومة، وقد علق في وقت لاحق: «كنت على اعتقاد، في نوفمبر ١٩٤٧، بأن لنا الحق في كل أرض إسرائيل، ولو أن الأمم المتحدة وافقت بأغلبية كبيرة، ولو سلّم العرب باستقلال إسرائيل لتم حل المسألة نهائيًا...». ويقول موشيه شاريت، الذي كان مسئولًا عن عرض مسألة القدس أمام الأمم المتحدة: «أما عن القدس... فقد بات واضحًا أنه ليس بالإمكان حشد الأغلبية اللازمة للموافقة على مشروع التقسيم لو لم يشمل تدويل الأماكن المقدسة..»، في الخامس من مايو/ آيار ١٩٤٩ جاء في بيان مندوب إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة، التابعة للأمم المتحدة، بأن إسرائيل كانت ملتزمة بقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس لولا موقف الدول العربية [٣١].

في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩، أصدرت الأمم المتحدة قرارًا بوضع نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أي مدينة القدس وما حولها، لكن إسرائيل، بدعم من بريطانيا والولايات المتحدة، وتسع دول غربية أخرى، عارضوا القرار. يعلق دوف جوزيف: الذي أصبح الحاكم العسكري على القدس: «لم نكن أقوياء بما يكفي لتوسيع قاعدة تواجدنا في القدس، وكنا نتجنب الدخول في مواجهة مع الأمم المتحدة، بينما كانت إسرائيل تعمل على قبول عضويتها في المنظمة الدولية»[٣٢].

مع اقتراب مناقشة قضية فلسطين في الأمم المتحدة، أكّد بن غريون أمام الكنيست أن القدس جزءٌ لا يتجزأ من الدولة اليهودية، وقد تحدث بن غوريون عن المكانة الروحانية، والقومية للقدس عند اليهود، وإنها لا تقل عن لندن لدى البريطانيين، ولا موسكو لدى الروس... وانتهت الجلسة بإعلان الكنيست: «القدس جزءٌ لا يتجزأ من إسرائيل، وأن قرارات الأمم المتحدة لم تعد لها قوة إلزامية»[٣٣]. وقد أكد أبا إيبان، ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة، أنه لا يمكن التفكير في فصل القدس عن إسرائيل لأسباب اقتصادية وأمنية، وأنها لا تزال ترحب بوجود ممثل عن الأمم المتحدة للإشراف على مسألة حرية العبادة [٣٤].

وفي ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٩ أوصى بن غوريون وزراء الحكومة بأن يعملوا بأقصى سرعة كي تصبح القدس عاصمة إسرائيل، وفي ١١ ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه أعلنت القدس مقرًا للحكومة، وقد تم إصدار، وتنفيذ قرارات تصب في الهدف نفسه، حتى ١٢ يوليو/ تموز ١٩٥٢، حينما تم نقل مقر وزارة الخارجية[٣٥].

(*) **كلمة نحشون**: تعني الباسل، المغوار، وهو اسم كبير سبط يهوذا، الذي كان أول من خاض البحر الأحمر عند خروج بني إسرائيل من مصر.

القدس بعد حرب ١٩٦٧

عقب حرب ١٩٦٧، أصبحت القدس بأكملها تحت السيطرة الإسرائيلية، وفي ضوء الوضع الجديد اتخذت إسرائيل في الفترة ما بين ٧ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وحتى يوم ٢٨ من الشهر نفسه عدة قرارات، واستنّت قوانين بهدف ضم القدس الشرقية، حيث أعلنت في ٢٨يوليو/ تموز ١٩٦٧ القدس مدينة موحدة [٣٦].

وقد تم التصويت على قرار الضم بأغلبية ساحقة، وحتى الأحزاب اليسارية الراديكالية. ففيما عدا «ميئير فيلنر»، من حزب القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح)، صوَّت بقية الأعضاء لصالح الضم، ويعلق العضو اليساري «أوري أفنيري» على ذلك بقوله: «إن الشعب راغب في توحيد المدينة »، كما علق على ذلك «شموئيل ميكوفيس»، من الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي)، بأن «القدس هي عاصمة إسرائيل منذ القدم» [٣٧].

بعد أيام قلائل من حرب الأيام الستة، يونيو/ حزيران ١٩٦٧م، أجرت الصحيفة اليابانية «أساهي شيمبون» مقابلة مع «ديفيد بن غوريون» تحدث فيها عن مستقبل المناطق التي احتلتها إسرائيل في هذه الحرب، فقال: «إن إسرائيل ستنسحب من شبه جزيرة سيناء بعد توقيع اتفاق مع مصر، والأمر ذاته سيحدُث مع سوريا، أما في الضفة الغربية فإنه ستقام دولة تتمتع بحكم ذاتي برعاية الأمم المتحدة، لكننا سنحتفظ بالقدس إلى الأبد، على الرغم من جميع القرارات التي ستتخذها الأمم المتحدة، فالقدس كانت عاصمة إسرائيل على امتداد ثلاثة آلاف سنة، وستبقى كذلك في المستقبل» [٣٨].

لقد تناول الخطاب الصهيوني احتلال القدس، وتشريعات وممارسات الضم والتهويد، وكأنها عملية إعادة وضع ما، إلى ما ينبغي أن يكون عليه، وأن الوضع الجديد لن يتغير أبدًا، حيث يقول وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه ديان، في ٧ يونيو/ حزيران ١٩٦٧م، أمام حائط البراق: «لقد أعدنا توحيد المدينة المقدسة، وعدنا إلى أكثر أماكننا قدسية، ولن نبارحها أبدًا» [٣٩].

كما كتب إفرايم تاري، المسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية، مبررًا سياسات الضم، وتوطين اليهود التي تمارسها إسرائيل: «... إن معنى إسرائيل، بالنسبة لي، هو السماح لهذا الطفل بأن يأتي إلى القدس..»[٤٠] أما موشيه سنيه، زعيم ما تبقى من الحزب الشيوعي الإسرائيلي (مكي)، بعد انفصال القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح)، فهو يرى أن سياسات التوطين الحثيثة في مدن الضفة الغربية، وفي القدس، طبيعية ، لها ما يبررها، وأن أي حديث عن العودة إلى حدود قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ سوف يصطدم بمشكلة سكانية خطيرة [٤١].

في عام ١٩٦٨، اقترح الرئيس الأمريكي نيكسون عودة القدس الشرقية إلى الأردن، مع وضع الأماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية دولية مشتركة، تتكون من ممثلين عن الأديان الثلاثة. تكرر الاقتراح الأمريكي عام ١٩٦٩، لكن الاقتراحات الصهيونية، بشأن التسوية، تمركزت حول بقاء القدس موحدة، مع ضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة، كما طرحت اقتراحات تتحدث عن ضمان أوضاع بلدية خاصة بالمواطنين العرب في القدس، أو تكوين بلديات فرعية، يتمتع من خلالها الفلسطينيون باستقلال ذاتي اجتماعي وثقافي وتربوي [٤٢].

عبرت تصريحات الساسة الصهاينة، في فترة حكومة المعراخ (١٩٦٧-١٩٧٧)، عن موقفهم من قضية القدس، حيث تمت مناقشة ما سُمي بـ «وثيقة غاليلي»، وهي مشروع تداوله أعضاء الحكومة والكنيست بشأن الاستمرار

في «تطوير» القدس وضواحيها، لتصبح عاصمة لإسرائيل. وفي عام ١٩٧٣م، تمت صياغة «وثيقة المبادئ الأربعة عشر»، لتبلور ما آل إليه السجال حول وثيقة غاليلي، وتؤكد على أن «القدس عاصمة إسرائيل الموحدة» [٤٣].

وفقًا لاستطلاعات الرأي التي أجريت في الفترة ما بين ١٩٧٤: ١٩٧٧، كان أكثر من ٧٧٪ من الإسرائيليين مع إبقاء القدس تحت السيطرة الإسرائيلية، وعندما تم الإعلان، رسميًّا، عن تطبيق السيادة الإسرائيلية على المدينة، عارضت نسبة صغيرة من الإسرائيليين هذا القرار [٤٤].

ازداد الموقف الصهيوني تشددًا في فترة عهد حكومة الليكود ١٩٧٧م، والتي ابتدأت برئاسة «مناحيم بيجن» حيث أعلن سنة ١٩٧٩م لدى التوقيع على اتفاقيات «كامب ديفيد» أن أسعد ثاني لحظة في حياته هي عندما عانق الجنود الإسرائيليون جدار حائط المبكى لمسجد داود واسترجاع القدس بعد ١٨٠٠ عام [٤٥].

هذا وقد طُرحت في هذا الوقت، أكثر من أي وقتٍ آخر، تلك الأفكار المتعلقة بمملكة داود، والعودة إلى صهيون، فيقول تيدي كولك، عمدة القدس الأسبق، مبررًا السياسات الإسرائيلية نحو القدس: «المسيحيون لهم روما وكنتربري، والمسلمون لهم مكة والمدينة، ولكن اليهود لهم القدس فحسب، وقد جعلها اليهود عاصمتهم ... النبوءة القديمة قد تحققت، لقد كانت عاصمة اليهود منذ ألفي سنة، ومنذ الغزو الإسلامي لم تكن القدس عاصمة لفلسطين إلا في عهد الصليبيين والبريطانيين...» [٤٦] فالمسألة، وفقًا لطرحه، مسألة أديان ثلاثة، متغاضيًا عن قدسيّ القدس وحدها للأديان الثلاثة نفسها، كما أنه يقرن القدسية الدينية بحتمية السيطرة السياسية، المستندة إلى تواجد تاريخي، ليس له ما يثبته، وإن كان، فقد انقطع منذ ألفي سنة، وأخيرًا، يستشهد بمغالطات تاريخية حول منزلة القدس عند المسلمين. وفي عهد عمدة القدس هذا بدأت عمليات طمس عروبة القدس بشتى الوسائل، والتي لاقت استهجانًا دوليًّا، ما لبث أن خفت، بينما استمرت إسرائيل في فرض أمر واقع جديد على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والسكانية.

يردد «تيدي كولك» أنه لا مجال لتقسيم القدس؛ لأن نسيجها غير قابل للتقسيم، ثم يقفز إلى أن وحدة القدس ومستقبلها المشرق سيكون تحت السيطرة الإسرائيلية، حيث يتحدث عن الخدمات التي تقدمها حكومته للعرب، والأنشطة الثقافية والفنية التي يشارك فيها شبان عرب ويهود، مقابل معاناة العرب من الإهمال خلال الحكم العثماني، ثم الأردني. ثم يردف كولك أن العرب لا يزالون يرفضون كل ذلك، حيث امتنعوا عن المشاركة في أي إحصاء سكاني، وأنه يشعر أن عرب القدس في وضع صعب، إذ على الكثيرين منهم أن يفخروا بعرفات وهو يعتلي منبر الأمم المتحدة، لكنهم لا ينظرون إلى مبادئ م.ت.ف على أنها مُرضية، أو أنها ستحل مشاكله [٤٧].

أقر الكنيست الإسرائيلي في ٣٠ يوليو/ تموز ١٩٨٠ «قانون أساسي» بشأن إعلان القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، ومقرًا لرئيس الدولة والحكومة الكنيست والمحكمة العليا. ومن ثم أصبح هذا القانون منطلقًا لسياسة ممارسات إسرائيل نحو القدس [٤٨]. وقد تقدم الأمير فهد بن عبد العزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء السعودي آنذاك، بمبادرة لتسوية سلمية مع الفلسطينيين، مقابل الانسحاب لحدود ما قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وقد لاقت المبادرة استحسان الولايات المتحدة، وواكبها ضغوط من مجلس الأمن، ومن بعض الجماعات الأوروبية، للانسحاب من الأراضي المحتلة، إلا أن مناحم بيجن قد أعلن أن إسرائيل لن تتخلى عن القدس الموحدة، واتهم مجلس الأمن بالتدخل في شؤون عاصمة إسرائيل الأبدية، غير القابلة للانقسام» [٤٩].

في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٣ كشفت صحيفة هآرتس النقاب عن مشروع «القدس الكبرى» الذي يضم مدن القدس، ورام الله، والبيرة، وبيت ساحور، وبيت جالا، وبيت لحم، علاوة على ستين قرية عربية، بأبعاد ٤٥كم من الشمال إلى الجنوب، ١٥كم من الشرق إلى الغرب. كما كشفت الصحيفة أن المدى الزماني للمشروع عشرون سنة، بدأت عام ١٩٨٢، ومن المتوقع أن تنتهي في ٢٠٠٢ [٥٠].

في انتخابات ١٩٨٨م، رفعت الأحزاب اليمينية «الليكود»، «هتحِيًّا»، «تسومت»، وكذلك الأحزاب الدينية: «حزب المفدال- الحزب الديني القومي»، و«حركة كاخ»، وإن كانت أكثر تطرفًا، شعارات «أرض إسرائيل الكاملة»، و«أرض إسرائيل الكبرى». بينما تضمنت برامج «العمل» و«مبام»، وحتى «شينوي» شعار: «القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل». وبالنظر إلى برامج الانتخابات للأحزاب الإسرائيلية في ١٩٩٦م، وفي خضم المفاوضات والمؤتمرات الرامية إلى التوصل لتسوية، لا نجد فرقًا، اللهم إلا في الصياغة، بين موقف الأحزاب الإسرائيلية على الاختلاف المزعوم في توجهاتها بشأن القدس، فموقف حزب العمل لا يختلف عن حزب الليكود، ولا الأحزاب الدينية! [٥١]. ولا غرابة في ذلك، إذ إن الشريك الإسرائيلي في المفاوضات، إسحاق رابين، كان قد صرح في ١٩٩٢م: «لا يمكن لنا أن نعتبر القدس والمناطق المحيطة بها موضوعًا سياسيًّا أو أمنيًّا، إن القدس الموحدة الإسرائيلية ستبقى عاصمتنا إلى الأبد، وهي بالنسبة إلينا بمثابة القلب والروح للشعب اليهودي».

وحتى الانتخابات الأخيرة، في ٢٠٠٦، لم يحدث تغيير في رؤية الأحزاب الإسرائيلية لملف القدس، اللهم إلا في تكتيك العرض، فلم يعلن أحد، ولو من باب الدعاية، أية احتمالات للتفاوض بشأن القدس، ولكن الحديث دار حول القرى الفلسطينية في ضواحيها، وحتى الحديث عن حرية العبادة لم يصبح له مجال. يقول «عتنيئيل شنلر» من حزب «كديما»: «... البلدة القديمة، وجبل المشارف، وجبل الزيتون، ومدينة داود، والشيخ جراح ستبقى في أيدينا، لكن كفر عقب، والرام، وشعفاط، وحزما، والزعيم، والطور، وأبو ديس ستُعطى للفلسطينيين..» وقد أضاف شنلر أن كديما يرى «الفصل والتفريق بيننا وبين الفلسطينيين الذين لا يعيشون في وسط القدس». ومع ذلك، رفض شنلر أي تنازلات في البلدة القديمة. الموقف نفسه عبرت عنه «كوليت أفيطال»، باسم حزب العمل: «نحن نتحدث عن التقسيم لكننا لا نفعل ذلك صراحة. الواقع هو أن المدينة مقسمة وليس بيريس هو الذي قسّمها. يوجد حلم ويوجد واقع. نحن لا نتخلى عن جبل البيت ـ الحرم القدسي ـ ولا عن الأماكن المقدسة لليهود، على خلاف كامب ديفيد، لكننا بصراحة مستعدون للتنازل عن أحياء عربية كثيرة في شرقي القدس» [٥٢].

في الوقت نفسه، ونتيجة سياسات الضم والتوطين، من ناحية، والطرد والهدم، التي تعرض لها الفلسطينيون، أصبح الوضع الديموغرافي الذي آلت إليه المدينة هو مركز الثقل في أية تسوية، ويعبر عن ذلك المستشار السياسي لرئيس الحكومة الأسبق، بنيامين نتنياهو: «بالنسبة إلى أغلبية الإسرائيليين، فإن القدس هي الحدود البلدية الحالية التي رسمت عام ١٩٦٧م، وهي تشمل القدس الغربية، وأجزاء من الضفة الغربية ضمت إلى القدس ... على أية حال، يشكل الإسرائيليون الآن الأغلبية في المناطق التي ضمت بعد عام ١٩٦٧م، وهكذا فإن السيطرة السياسية الديموغرافية، التي تقلص بدورها الخيارات السياسية الممكنة في تسوية سياسية سلمية » [٥٣].

في أبريل/ نيسان ٢٠٠١، أسفرت مباحثات بين وفدين فلسطيني وإسرائيلي، جرت في طابا، عن الاتفاق على

تأجيل بحث موضوع السيادة على الحرم القدسي الشريف لمدة خمس سنوات، يخضع خلالها لإدارة مشتركة، تتم فيها المحافظة على الوضع القائم، بحيث يصبح حائط البراق تحت الإدارة الإسرائيلية، بينما تبقى المساجد تحت الإدارة الفلسطينية. أعقبت ذلك دعوة الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف بتقسيم الصلاة في الحرم القدسي على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي في الخليل. وهو ما أعلن الفلسطينيون عن رفضه تمامًا. وقد تزامن اقتراح كتساف مع الكشف عن مخطط صهيوني جديد لتهويد مناطق أخرى في القدس، يتضمن إقامة وحدات استيطانية جديدة، على غرار أراضي سلوان، والسيطرة على قسم جديد من الحي الإسلامي داخل الأسوار، وتحويل سطح أسوار القدس إلى متنزه للزوار والسياح [٥٤].

المنظمات الدينية الصهيونية في القدس

تشكل مجموعة من المنظمات الدينية الصهيونية في القدس رأس الحربة في استيطان وتهويد القدس، وتركز نشاطها على البلدة القديمة، وأحياء المدينة التاريخية. من أشهر هذه المنظمات: عطاره ليوشنا: وهي أبرز تلك المنظمات، حيث بدأت نشاطها عقب حرب ١٩٦٧ مباشرة، قد حددت أهدافها بالاستيلاء على العقارات العربية في القدس، وإحلال مؤسسات توراتية، ومستوطنين يهود محل سكانها. وقد انشقت عن المنظمة السابقة منظمة تدعى عطيرات كوهانيم. وقد دأبت دائرة القيم العام التابعة لوزارة العدل الإسرائيلية المذكورة على تسليم العقارات العربية إلى الجماعتين المذكورتين إذا تم إخلاؤها. «شوفو بانيم ـ عودوا أيها الأبناء»، وهي تتألف من الشبان المتطرفين، وتقوم تلك الجماعات بمضايقة الفلسطينيين من أجل الاستيلاء على منازلهم، بدءًا من ممارسة طقوس غريبة وصاخبة، مرورًا بإلقاء القاذورات على المارة، وإفساد شبكات المياه والصرف، وانتهاءً بإضرام النار في البيوت العربية، والطرد القسري للسكان تحت سمع وبصر من الشرطة والإعلام في أغلب الأحوال. وهذه المنظمات ذات صلات وثيقة بمنظمتي «جوش إيمونيم»، و«كاخ» الصهيونيتين المتطرفتين، وهي تتلقى دعمًا من المؤسسات الصهيونية في إسرائيل، وفي الولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية، كما تتلقى هذه المنظمات دعمًا كبيرًا من بعض المجموعات الأصولية المسيحية، المرتبطة بالصهيونية المسيحية [٥٥].

تصورات لمستقبل القدس

لقد طُرحت تصورات عديدة لمستقبل القدس، فقد تحدثت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عام ١٩٨٨ عن مشروع تقسيم مدينة القدس إلى أحياء تتمتع بالحكم الذاتي، لكل منها بلديته، مع استمرار المدينة، في كل الأحوال، تحت السيادة الصهيونية. وفي ١٩٩١، اقترح أفيشاي مرجليت، الأستاذ بالجامعة العبرية، أن تصبح القدس عاصمة مشتركة، وعليها سيادة مشتركة، بقوانين خاصة. وفي ١٩٩٤، قال «يهوشفاط هركابي» الذي قاد جهاز الاستخبارات الصهيونية في الخمسينيات: «إن إسرائيل لن تتمكن من السيطرة إلى الأبد على القسم الشرقي من القدس». «ويصعب عليَّ أن أتصور أن العرب وليس الفلسطينيون وحدهم يمكن أن يقبلوا ألا يكون لهم شيء في القدس». كما ذكرت صحيفة يديعون أحرونوت، عام ١٩٩٦، أن إسرائيل تفكر في اقتراح إنشاء «قدس ثانية»، كعاصمة لكيانهم السياسي المستقل». في عام ٢٠٠٠، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت، عقب زيارة الملك عبد الله لإسرائيل، أنه قد تم بحث إمكان وضع ثلاثة أرباع المدينة القديمة، التي تضم الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخصوصًا المسجد

الأقصى، وكنيسة القيامة تحت السيادة الفلسطينية، على أن يحتفظ الكيان الصهيوني بالسيطرة على الأحياء اليهودية، والأرمنية، وحائط البراق [٥٦].

علاوة على ما سبق، فقد طرحت رؤى متكاملة عديدة بشأن مستقبل القدس من قبل أفراد سياسيين وأكاديميين، ومن قبل مراكز بحثية، نذكر منها مشروع ميرون مينفتس، (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢) وهو يرى تقسيم القدس إلى بلدتين، الأولى يهودية، وتشمل الشطر الغربي من البلدة القديمة المقدسة وتسمى بلدية أورشليم، والثانية عربية فلسطينية، تشمل القرى الوطنية الواقعة خارج حدود البلدية الأولى، وتسمى بلدية القدس، وهو ما يتفق مع رأي «تيدي كوليك»، رئيس بلدية القدس، ويركز على إدارات الأحياء الموسعة فيما عرف بطريقة الفسيفساء. أما مشروع شمعون شامير، فيطرح فكرة القدس الموحدة، المفتوحة للجميع، ولا يرى مانعًا من قيام مؤسسات فلسطينية في الشطر الشرقي من المدينة، تتولى الإدارة الدينية للأماكن المقدسة، مع تأكيده على فكرة الحكم الذاتي للأحياء تحت بلدية واحدة للمدينة.

يطرح «مركز القدس للدراسات الإسرائيلية» فكرة إنشاء عاصمة بديلة للفلسطينيين، على أن تبقى القدس الكبرى إسرائيلية، مع إمكانية إعطاء سيادة خاصة للبلدة القديمة وحكم ذاتي للأحياء العربية، وإدارة فلسطينية للحرم. وهي الرؤية نفسها، تقريبًا، التي تطرحها وثيقة «بيلين ـ أبو مازن». يتبنى مشروع رعنان ويتز، أيضًا، فكرة إقامة قدس فلسطينية، شرقي قرية شعفاط، لتستوعب ٣٠٠ ألف فلسطيني، وإنشاء طريق يربط بينها وبين القدس الحالية، تحت إدارة مشتركة، مع ضم المستوطنات إلى القدس أما المدينة المقدسة داخل الأسوار، فيقترح أن تدار دوليًا، كما يقترح تخيير العرب المقيمين في القدس بين أن ينتقلوا إلى القدس الفلسطينية الجديدة، أو أن يبقوا في أماكن سكناهم الحالية [٥٧].

وهذه الأطروحات، على اختلافها، واقتران هذا الاختلاف بتوقيت طرحها، تجعل الحق الفلسطيني قاصرًا على حرية العبادة، ولا يزيد، في أفضل الأحوال، عن إدارة المواقع الدينية، أو إدارة بلدية محدودة، كما أن جميع هذه المشروعات طُرحت من جهات أو أفراد غير ذوي صفة، وحتى من حمل منهم صفة حزبية أو حكومية، في وقت ما، فإنه لا يُقدم أطروحته بهذه الصفة.

الخاتمة

ـ ظلت أورشليم تحت حكم اليهود، بفرض صحة الرواية التوراتية، لفترة قصيرة، ثم أصبحت تحت حكم الإغريق، ثم الرومان، ثم العرب منذ القرن السابع وحتى القرن العشرين.

ـ اتسمت صورة أورشليم في التراث اليهودي القديم بالتناقض، بين الإجلال، واللعن. وفي العصور الوسطى، وحتى القرن التاسع عشر، كانت صورة القدس رومانسية، خيالية، تمثل رمزًا لأحلام الخلاص، التي لم تقترن بأي نشاط فعلي.

ـ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سعى تيار اليهودية الإصلاحية إلى محو ذكر صهيون من الوعي اليهودي، بهدف مساعدته على الاندماج في المجتمع الغربي.

ـ في المقابل، كانت بعض الكتابات الصهيونية تستخدم حلم العودة إلى صهيون، بهدف اجتذاب يهود شرق

أوروبا، الذين غرقوا في الفقر والفكر الأسطوري. بينما كانت هناك اتجاهات صهيونية ترفض تبني فكرة العودة إلى صهيون.

ـ على الصعيد العملي، كانت الصهيونية السياسية والعملية لا تشترط أن يكون الوطن القومي لليهود في فلسطين، وإن كان لا يعني ذلك، بالضرورة، أن تكون القدس عاصمته.

ـ في السنوات الأولى للاستيطان كانت القدس مهمشة، سواء من حيث مشروعات الاستيطان، ثم في المطالبة بالسيادة البلدية، وبعد الثورة العربية الكبرى كان جل ما يحلم به الصهاينة هو السيادة على «القدس الغربية» لأسباب اقتصادية بحتة، وتدويل القدس الشرقية.

ـ كان الأمر الواقع، الذي أسفرت عنه حرب ١٩٤٨، هو الذي دفع اليهود إلى الشروع في سياسات، وممارسات، من أجل الاحتفاظ بالقدس، وهو السبب نفسه الذي دفعهم إلى إجراءات ضم القدس الشرقية عقب حرب ١٩٦٧.

ـ بعد حرب ١٩٧٣، وبخاصة بعد تولي حكومة الليكود ١٩٧٧، زادت النعرة الدينية فيما يتعلق بالقدس. وقد ظلت «القدس الموحدة»، كعاصمة لإسرائيل منذ ١٩٨٠، من الثوابت لدى جميع القوى السياسية في إسرائيل.

ـ القدس مستبعدة من أي تسوية محتملة مع الفلسطينيين، وحتى أكثر المشروعات النظرية كرمًا لا تمنح الفلسطينيين أكثر من حق ممارسة الشعائر، وبحد أقصى سيادة بلدية محدودة على قرى القدس العربية، وإدارة شؤون الأوقاف.

* * *

هوامش الفصل الأول:

(١) ابن منظور: لسان العرب، المجلد الثاني، دار المعارف، ص ١١٩٤.

(٢) عبد العليم محمد: الخطاب الساداتي، تحليل الحقل اللغوي للخطاب الساداتي، سلسلة «كتاب الأهالي»، ١٩٩٠، ص ١٤، ١٥.

(٣) محمد حافظ دياب: سيد قطب، الخطاب والأيديولوجيا، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٧، ص ٧.

(٤) جمال الرفاعي: الخطاب الديني في إسرائيل، بحث مقدم ضمن ندوة «التطرف الديني والسياسي في إسرائيل»، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ب.ت.ن، ص٩.

(٥) أحمد الشحات: القدس في الرواية العبرية المعاصرة ١٩٦٧ - ١٩٩٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص٢٣٧.

(٦) المرجع نفسه، ص٢٣٨، ٢٣٩.

(٧) المرجع نفسه، ص٢٣٩، ٢٤٠.

(٨) د. ظريف الخالدي: الصراع على تاريخ القدس تفكيك مقولات الاستشراق، مركز الإعلام الفلسطيني:

https: / /palestine-info.info /arabic /alquds /mukhtarat /tafkik.htm

(٩) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، دمشق، ط ١، ١٩٨٤، ص٥١٠.

(١٠) أحمد الشحات: مرجع سبق ذكره، ص٢.

(١١) المرجع نفسه، ص٥.

(١٢) المرجع نفسه، ص٣، ٤ .

(١٣) محمد ربيع: **أزمة الفكر الصهيوني**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٢، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٩، ٣٠.

(١٤) المرجع نفسه، ص٤٥: ٤٧.

(١٥) المرجع نفسه، ص ٤٠.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٣٧، ٣٨.

(١٧) محمد عبد الرؤوف: موقع القدس في الفكر الصهيوني، التأصيل النظري للتخطيط، وديناميكية التنفيذ، **الندوة العالمية حول القدس**، الاتحاد البرلماني العربي، الرباط، ٢٦-٢٨نوفمبر١٩٩٨، ص٤٦ .

(١٨) ربيع: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

(١٩) سمير جريس: **القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٨١، ص١١ ، ١٢.

(٢٠) المرجع نفسه، ص١٧، ١٩.

(٢١) المرجع نفسه، ص٢١، ٢٣.

(٢٢) عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص٤٧ .

(٢٣) المرجع نفسه، ص٥٠، ٥١ .

(٢٤) سمير جريس: مرجع سبق ذكره، ص٢٥: ٢٧.

(٢٥) المرجع نفسه، ص٢٩، ٣٠.

(٢٦) عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص٥٢ .

(٢٧) المرجع نفسه، ص٥٣ .

(٢٨) المرجع نفسه، ص٥٦ .

(٢٩) المرجع نفسه، ص٥٧ .

(٣٠) جريس: مرجع سبق ذكره، ص١٦٢.

(٣١) عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص٥٧، ٥٨ .

(٣٢) المرجع نفسه، ص٦٠ .

(٣٣) أرشيف القرارات بموقع الكنيست الإسرائيلي:

http: //www.knesset.gov.il /AllSite /QGenTxt.asp

(٣٤) عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص٦١، ٦٢ .

(٣٥) عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص٦٣.

(٣٦) أرشيف القرارات بموقع الكنيست الإسرائيلي:

http: //www.knesset.gov.il /AllSite /QGenTxt.asp

(٣٧) محمد خليل مصلح: **القدس في الخطاب السياسي الإسرائيلي**، الأسرى للدراسات والأبحاث الإسرائيلية 21-08-2006: //:http
www.alasra.ps /news php?maa=View&id=56

obeikan.com

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) ربيع: مرجع سبق ذكره، ص ٦١، ٦٢.

(٤١) المرجع نفسه، ص ٦٧.

(٤٢) نافذ أبو حسنة: المشاريع اليهودية لتقسيم القدس، مركز الشرق العربي، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤.

http: / /www.asharqalarabi.org.uk /r-m /b-mushacat-m-y.htm

(٤٣) أرشيف القرارات بموقع الكنيست الإسرائيلي:

http: / /www.knesset.gov.il /AllSite /QGenTxt.asp

(٤٤) عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص٦٦ .

(٤٥) مصلح: مرجع سبق ذكره.

(٤٦) عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص ٦٣ .

(٤٧) المرجع نفسه، ص٦٦، ٦٧ .

(٤٨) أرشيف القرارات بموقع الكنيست الإسرائيلي:

http: / /www.knesset.gov.il /AllSite /QGenTxt.asp

(٤٩) عبد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص ٧٠، ٧١.

(٥٠) هاني الحوراني: القدس في القرارات الدولية والسياسات الإسرائيلية- بين عهد الانتداب ومسيرة التسوية السلمية، ندوة «القدس:التاريخ والمستقبل» ٢٩-٣٠ أكتوبر١٩٩٦، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط. ص٤٩٧.

(٥١) أرشيف القرارات بموقع الكنيست الإسرائيلي:

http: / /www.knesset.gov.il /AllSite /QGenTxt.asp

(٥٢) مصلح: مرجع سبق ذكره.

(٥٣) المرجع نفسه.

(٥٤) أبو حسنة: مرجع سبق ذكره.

(٥٥) المرجع نفسه.

(٥٦) المرجع نفسه.

(٥٧) مصلح: مرجع سبق ذكره.

* * *